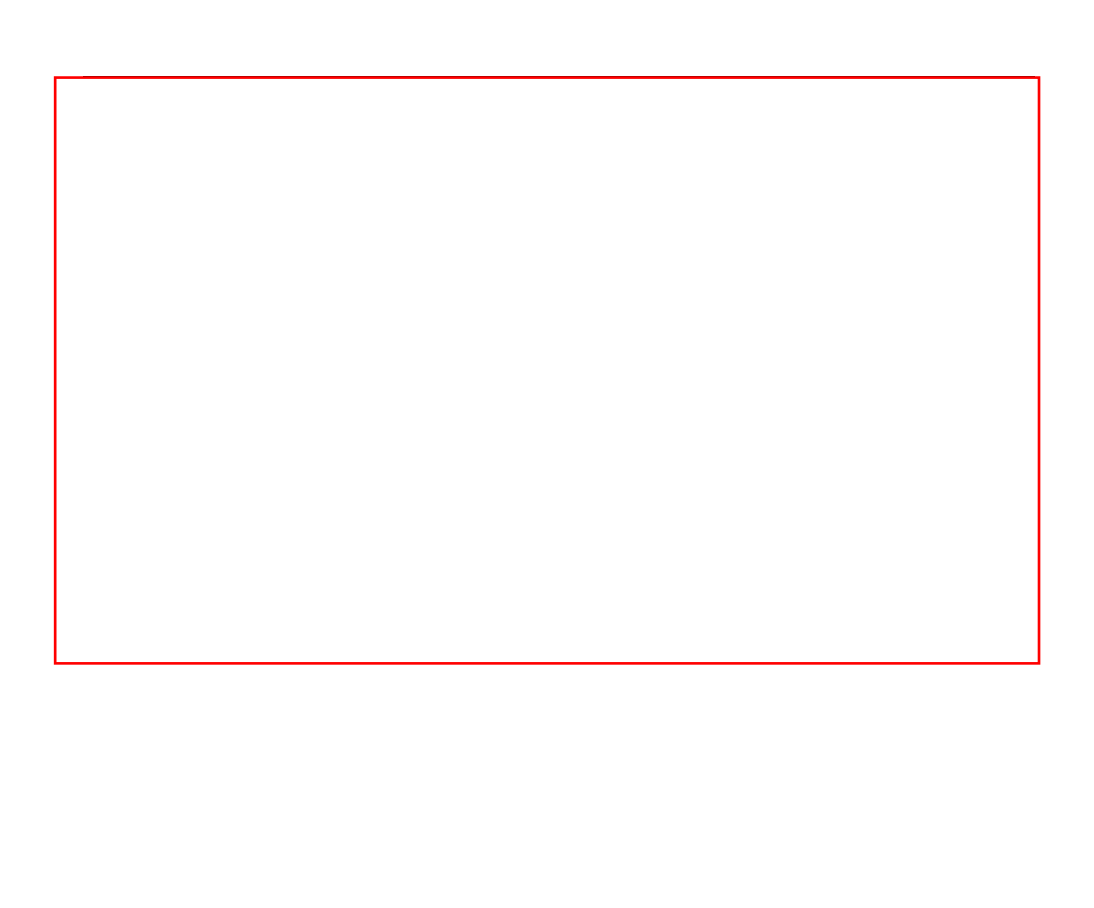


خطاب التقريب بين المذاهب الدينية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة : حدود الإنجاز ومبادئ للتطوير

أ/د. إبراهيم القادري بوتشيش،
جامعة مولاي اسماعيل، مكناس،
المغرب.

ملخص:

تروم هذه الورقة إثارة إحدى الإشكاليات الدينية التي تعد اليوم من أكبر التحديات المطروحة على المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، وهي مسألة الاختلافات المذهبية ، وكيفية التقريب بين هذه الاختلافات.

لمعالجة هذه الإشكالية، استند البحث على مجموعة من المعطيات التي أفرزت ثلاثة محاور :

- تصدى الأول لدراسة مفهوم التقريب كما هو متواتر حاليا ، ودعا – بعد التحليل - إلى مراجعته لأنه مفهوم يكتنفه اللبس والغموض بسبب المجاملات وعدم الصراحة في تعريف جوهر الاختلافات الحقيقية بين المذاهب. كما عالج هذا المحور أيضا المسوغات التي تجعل من مسألة التقريب حاجة ملحة للمجتمعات الإسلامية.

- أما القسم الثاني فعرض لبعض الإنجازات التي حققتها مبادرة التقريب بين المذاهب منذ أكثر من نصف قرن ، ولكنه أفصح في ذات الوقت عن الواقع الذي يعاكس هذا التوجه ، ذلك أن واقع المجتمعات الإسلامية ينطق بسيادة التعصب المذهبي وتهميش يعض الأقليات المذهبية في بعض البلدان الإسلامية كالعراق وإيران ، مبينا أن الأسباب العميقة التي تكمن وراء هذا التباين ، تكمن في الاختلافات في الأصول وليس الفروع الفقهية ، وان التدخلات الأجنبية تزيد في وقود الصراعات المذهبية.

- وقدم القسم الثالث بعض المقترحات على شكل "مبادئ " لتطوير مسيرة مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية.

Résumé :

Le discours du rapprochement entre les doctrines religieuses dans les sociétés musulmanes contemporaines

Cet article soulève la question de divergences doctrinales religieuses qui représente une problématique sérieuse et un défi énorme pour les sociétés musulmanes contemporaines.

Pour analyser cette problématique, la recherche s'était basée sur un ensemble de données qu'on a traité en trois axes :

-Tout en défendant l'idée du besoin du monde musulman à un tel rapprochement entre ses doctrines religieuses, le premier axe critique le concept du rapprochement qui paraît assez confus et dissimule les vraies divergences doctrinales, d'où la nécessité d'une révision du concept actuel.

-Le deuxième axe rappelle les efforts des partisans du rapprochement et leurs réalisations depuis un demi siècle, mais il met en même temps l'accent sur le fait du fanatisme doctrinal qui demeure encore vivant et ne cesse de se répandre dans quelques sociétés musulmans comme celles de l'Irak et l'Iran, ainsi que la marginalisation des minorités doctrinales à travers des exemples et des états vécus.

- Le troisième axe est consacré à des suggestions que nous avons présentées sous forme de « principes » et que nous pensons qu'elles peuvent faire avancer la marche du rapprochement entre les doctrines musulmanes.

مقدمة:

أصبح خطاب التقريب بين المذاهب الإسلامية يحتل خانة هامة ضمن فضاء الخطابات الدينية، خاصة بعد انتصار الثورة الإيرانية سنة 1979، وما أعقبها من حروب الخليج الثلاث، ثم سقوط بغداد سنة 2003، وما ترتب عنه من ظهور بذور صراعات طائفية مذهبية، الأمر الذي يجعل مسألة التعدد المذهبي والتعايش بين مختلف المكونات المذهبية يثير العديد من الأسئلة والتحديات، وهي أسئلة تستلزم إجابات عميقة وصريحة، بدل التستر وعدم الخوض في إثارتها، أو السكوت عن اكتساح الفكر الأحادي وتسلطه على مذهب الأقليات .

لا تروم هذه الورقة تقديم إجابات شافية عن موضوع شائك يتطلب تضافر جهود عالم الدين والسوسيولوجي والمؤرخ والأنتروبولوجي وغير هؤلاء من المنتمين لمختلف الحقول المعرفية، إلا أنها ستسعى إلى إثارة جملة من القضايا التي ظلت تراوح مكانها منذ أن بدأت فكرة التقريب بين المذاهب في القرن الماضي، مع تقديم مقترحات تصبو إلى المزيد من إثراء الموضوع .

أولا : في المفاهيم والحاجة للتقريب بين المذاهب :

1- في المفاهيم :

التقريب بين المذاهب تعبير حديث، بدأ استعماله منذ أربعينيات القرن الماضي، فما هو مفهومه حسبما تمت صياغته نظريا على الأقل ؟

من ناحية الأساس اللغوي، ورد في لسان العرب (قرب بالضم : الشيء قربانا : دنا منه، وقارب : اقتصد وترك المبالغة، وتقارب : ضد تباعد، والقرب نقيض البعد (ابن منظور. م ، 2004 : مادة قرب) .

أما في دلالة المفهوم، فالمقصود من التقريب، توحيد الأمة حول الأصول الكلية والثوابت الراسخة المستمدة من القرآن الكريم وتعاليم السنة النبوية، وهو ما أكدت عليه أدبيات المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية التي نصت على أن التقريب بين المذاهب الإسلامية لا يعني انصهار كل المذاهب أو ذوبانها في مذهب واحد، بل هو خطوة لجمع المسلمين وإشاعة روح التفاهم والتعارف فيما بينهم والتقائهم (الإسيسكو، 2004).

ومن الناحية المنهجية العملية يقصد بالتقريب : العمل عل تشخيص المسائل والمشركات الفكرية بين سائر المذاهب، وفحص القضايا التي لا خلاف فيها في مجال العقيدة والفقه، والسعي لإيجاد أرضية مشتركة للعمل، اعتمادا على الأدلة القطعية والبرهان الصحيح المستنبط من مصادر التشريع الإسلامي الصحيح، لنبذ الفرقة بين أتباع المذاهب الإسلامية، والتجرد عن التعصب، وإقصاء الطائفية الضيقة بهدف التقريب بين تلك المذاهب، وتقوية مفهوم الأخوة الإسلامية الجامعة بعد أن عبثت بها نوازع الفرقة (التويجري.ع ، 2005 : 160- 161) .

في هذا السياق يرى المفكر محمد عمارة أن التقريب هو الانطلاق من تمايز المذاهب المتعددة والمختلفة، وعدم نفي مذهب للمذاهب الأخرى بالتعصب لمذهب واحد، ورفض ما عداه (عمارة.م ، 1423 هـ : 285- 286) . ويسايره في ذلك الشيخ البوطي الذي يعتبر أن التقريب معناه " أن يتسع صدر كل منا لقبول ما عند الآخر " (البوطي ، 2003 : موقع).

يمكن قراءة هذه المفاهيم على ضوء ما تحيل عليه دلالات التعريفات السالفة الذكر، أن التقريب خطاب توحيدي- ائتلافي- توافقي، يبحث عن المشتركات الفكرية المستنبطة من مصادر التشريع الإسلامي ليقيم عليها علاقات متوازنة بين مختلف المذاهب .

أما المذهب : فهو وفق المنطلق اللغوي، يأتي بمعنى المعتقد والطريقة والأصل، ومصطلح "مذهب " مشتق من لفظ : ذهب ذهابا وذهوبا ومذهبا في المسألة إلى كذا، أي رأى فيها ذلك الرأي، وتمذهب بالمذهب بمعنى اتبعه (ابن منظور.م، مادة ذهب) .

وفي المعنى الاصطلاحي، يعرف المذهب بأنه العمل الفكري المستند إلى الدليل الشرعي من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وغيرها من الأدلة المبنية على قواعد وأصول أقرها الفقهاء والعلماء فيما ورد من مسائل العبادات وقضايا المعاملات، واستخلصوا منها بعد الدرس والتحقيق ما ورد صحيحا للعمل به لأنفسهم، ولمن اقتنع باجتهاداتهم (الإسيسكو، م.س).

2- في الحاجة للتقريب :

لا شك أن أوضاع العالم الإسلامي المتردية، والمشحونة بالتوترات والانقسامات السياسية والفكرية، تجعله أحوج ما يكون إلى مشروع يقرّب بين مكونات بنيته المبعثرة، وجسمه السياسي المنهك بالصراعات، فالتقارير تكشف أن النزاعات والخلافات الداخلية في العالم الإسلامي تستنزف قدراته أكثر من نزاعاته الخارجية. ولا غرو فقد أبان التقرير الصادر عن مركز الدراسات الإستراتيجية، أن عدد الضحايا في الصراع مع العدو الإسرائيلي خلال العقود الخمسة الماضية بلغ مائتي ألف شهيد، في حين أن عدد القتلى في صراعاتنا الداخلية وصل إلى 2,5 مليون قتيل (باشا.م، 2007، موقع).

كما أن تيار العولمة الجارف ، وسيادة القطب الأوحد المتمثل في الهيمنة الأمريكية، واختيار الإسلام كخصم جديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أملى على هذا القطب ضرورة خوض حرب ليست عسكرية فحسب، وإنما حربا روحية

معنوية وقيمية وعقائدية، وهو ما يحتم نبذ الخلافات المذهبية (بن همت. ش، 2005: 211- 212) .

و لا يخفى أن استراتيجية الغرب في حربه مع العالم الإسلامي تعول على تأجيج خلافاته المذهبية كمرحلة أولى لإضعافه واختراقه من الداخل ؛ وهو ما اعترف به "برنارد لويس" في الكلمة التي ألقاها في مؤتمر " الخطر الإسلامي على إسرائيل والولايات المتحدة " المنعقد في هرتزيليا ما بين 21إلى 24 يناير 2006، حيث أشار إلى أن الصراع مع الآخر- الإسلام – يتم على وقع الصراع بين التيار السنّي الوهابي والتيار الشيعي . و تؤكد هذه المقولة مدى تعويل الدوائر الغربية على التفجير المذهبي الإسلامي من الداخل، كمرحلة من استراتيجية الغرب في صراعه مع العالم الإسلامي .(مرقص. س، 2007: موقع) .

يضاف إلى ذلك أن الاصطفافات المذهبية قد تؤدي إلى إلغاء فكرة عالمية الإسلام ، وهي من أهم الكليات التي أصبحت مهددة في متاهات المذهبيات، لأنها توحي بانقسام المسلمين بدرجة كبيرة .

وإذا افترضنا أن مقولة حوار الحضارات - بصيغتها الحالية التي أرادها الغرب - فرضية صحيحة، فإن الحوار مع هذا الأخير يتطلب قبل ذلك حوارا إسلاميا- إسلاميا، حتى يكون العالم الإسلامي في موقف قوة في المعركة الحوارية . وفي سبيل الارتقاء لهذا المستوى، ينبغي أن يكون هذا التقريب/الحوار فعالا ومنتجا، وهو ما يزكي حاجتنا للتقريب.

أما المسوغ الاقتصادي الذي يبرر الحاجة للتقريب، فيترجمه أيضا التقرير السالف الذكر الذي أشار إلى أن العالم الإسلامي تحمّل في صراعه مع العدو الصهيوني خلال السنة الماضية 300 بليون دولار، بينما بلغت خسائره في الصراعات الداخلية وحدها 1,2 تلريون دولار (باشا. م، 2007)، لذلك فإن التقريب لا يعني فقط تقريب المذاهب الإسلامية، بل إعادة بناء المؤسسة الاقتصادية للأمة الإسلامية.

3- ملاحظات :

كل المؤشرات السابقة تؤكد حاجة العالم الإسلامي إلى مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية، وهو ما عكسته الخطوات الأولى للتقريب ؛ وفي هذا الصدد، لا يمكن لعاقل أن ينكر ما بذلته بعض المؤسسات التقريبية من جهود محمودة أسفرت عن نتائج طيبة رغم محدودية فاعليتها، ونذكر في هذا الصدد نموذج " دار التقريب بين المذاهب الإسلامية " التي أسست بالقاهرة سنة 1947، بمبادرة من العلامة محمد تقي الدين القمي ومجموعة من علماء الأزهر، ودأبت على إصدار مجلة " رسالة الإسلام ". كما لا يخفى دور المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب بطهران ومؤسسة الإمام الخوئي التي أنشئت سنة 1984، ناهيك عن مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي بعمّان، ومؤسسات أخرى لا يسمح المجال بذكرها أولا بأول .

وقد تمخض عن جهود دار التقريب بالقاهرة إدماج علماء الأزهر للفتاوى الشيعية في قانون الأحوال الشخصية المصري، وصدور فتوى الشيخ شلتوت رحمه اللّه بتدريس الفقه الشيعي ضمن مادة الفقه المقارن (القمي.م، 1991 : 225)، كما نظمت ندوات ومؤتمرات وملتقيات علمية تم فيها تبادل وجهات النظر بين المذاهب.

لكن مع ذلك، وانطلاقا من مقاربة تقويمية للجهاز المفاهيمي السالف الذكر، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجتنا الماسة إلى التقريب، فإن مجموعة من الملاحظات تعن لأي متتبع متفحص لمسيرة التقريب، نذكر منها:

1- إن موضوع التقريب لم يحظ بإجماع كافة العلماء، فقد عارضته ثلة منهم كالشيخ الإمام محمد زاهد الكوثري الذي ذهب إلى حد القول أن فكرة التقريب فكرة مشبوهة، وأن وراءها أيادي خفية (الكوثري. ز، 1994: 218). كما لقي المشروع التقريبي معارضة من قبل الشيخ عبد اللطيف محمد السبكي والشيخ محمد عرف، عضوي جماعة كبار العلماء في مصر، فضلا عن المفكر محمد البهي الذي انتقد "دار التقريب" في تركيز نشاطها على إحياء فقه وتفسير الشيعة بدل الدعوة إلى ما دعا إليه القرآن، (البهي. م، 1982: 439). بل ذهب

البعض إلى القول بالمنطلقات المحبوكة والملغومة لخطة التقريب التي استغلت لإعطاء الباطل صفة الشرعية، وجعل الفكر الدخيل فكرا أصيلا، مع توجيه صك الاتهام للتيار الشيعي بالتبشير للباطل، والزعم بأن التقريب ينبغي أن ينصبّ على إرجاع هذا التيار إلى منهج الحق (القفاري. ن ، ج2 : 175، 280- 281).

2- ثمة أيضا تعارض جوهري حتى بين العلماء القابلين لفكرة التقريب، والذين لا يمانعون في إشراك الآخر في دائرة الحوار، فالمناقشات التي جرت بين التيارات المذهبية، كشفت عن رفض الأفكار التي طرحها أصحاب هذا المذهب أو ذاك بسبب تعارضها. وفي هذا الصدد تأتي انتقادات الشيخ مهنا الحبيل لمحمد حسين فضل الله، متهما إياه بانتهاج أسلوب المغالطة في معالجته لإشكالية التقريب، وذلك باستعماله مصطلح " الوهابية " مقابل " الشيعة " لأن ذلك يوحي – من وجهة نظره - على أن طرفا واحدا من السنّة يتحمل مسؤولية الخلاف دون الأطراف السنية الأخرى. كما انتقده في تراجعه تحت ضغط المراجع الشيعية – على النقطة الحساسة في الخلاف المذهبي، وهي مسألة الموقف من الخليفتين أبي بكر وعمر. ودعا – الشيخ الحبيل نظيره الشيعي للعودة إلى الطريق الأول الصحيح عندما تبرأ من حادثة كسر ضلع السيدة فاطمة الزهراء .

وبالمثل، تعرضت فكرة التقريب لجملة من الانتقادات من بعض العلماء المتعصبين والمتزمتين من كلا الفريقين، بسبب ضيق أفقهم أو لمصالح خاصة يجدونها في التفرقة و الاختلاف، ضمانا لبقائهم حسب تعبير الشيخ شلتوت رحمه الله. وفي الوقت ذاته، تم تأويل أهداف التقريب من قبل البعض على أنها تستهدف تخلي المسلمين عن مذاهبهم واعتناق مذهب جديد (شهيدي .ج : 53 موقع) .

3- إن الخلافات المذهبية لا تنحصر فيما هو خلاف بين جوهر المذاهب الإسلامية فحسب، بل تتعداه إلى الخلافات بين أتباع المذاهب بسبب مواقفهم المناقضة أحيانا لمرجعياتهم المذهبية، أو بسبب ما يكتبون، أو ما يصدرون من فتاوى . ويتجلى هذا الأمر عند بعض المتشددين من المذاهب الذين يحولون الاختلافات المذهبية إلى خلافات عميقة ينعدم فيها الحوار . وتتجلى هذه المعضلة

عند أهل السنة والشيعة معا، حيث تنقلب الآراء والفتاوى إلى نوع من التحزب المذهبي الذي ينجرف نحو مهاوي التكفير والتفسيق المتبادل، والتعصب السياسي الأعمى، والتخريب الاجتماعي المدمر.

4- غلبة الطابع النظري والمجاملات في حوار التقريبيين :

يلاحظ أن مسألة التقريب بين المذاهب ظلت منحصرة في المجال النظري دون أن تجد طريقها نحو التطبيق، فمعظم الطروحات ظلت نخبوية تتبناها النخبة العالمة، أو تأتي على شكل أوراق تقدم للمؤتمرات التقريبية، وهي أوراق تغلب عليها المجاملات، وغالبا ما تختزل تلك الاختلافات في مجال آداب الحوار، وكأن المشكلة الأساسية بين المتحاورين هي أخلاقية بالمعنى القيمي أو شكلية بالمعنى الإجرائي، وهو ما حدث في مؤتمر البحرين على سبيل المثال (20- 22 سبتمبر 2003). وتنتهي معظم تلك المؤتمرات بعناق بين المؤتمرين و" توصيات " تبقى حبيسة الغرف المغلقة وأروقة المؤتمرات وصالونات الفنادق الفخمة، دون أن تجد طريقها إلى عامة الناس، ومن ثم لا تتحول لتصبح فكرة جماهيرية .

من جهة أخرى، يغلب على هذه المؤتمرات التهوين من الخلافات الحقيقية بين المذاهب،أو تجاوزها والتستر عليها، وهو ما يفضي إلى دور سلبي تجاه العلاقات بين أطراف التقريب، فتصبح عملية التقريب بهذا النمط تبني على خطابات تأليفية لا تغادر حدود الأقوال النظرية (الخطيب. م، 2003 موقع)، لتظل الاختلافات الأساسية على حالها .

5- إن الحركة التقريبية ليس لديها الجرأة الكافية في الإقرار بأن أس الاختلافات لا يكمن في الاختلافات الفقهية الفرعية، بل في بعض الأصول، وهي المسألة الخطيرة التي سنعود إليها في المحور الثاني من هذا البحث .

6- كل هذه المؤشرات تدفعنا إلى ضرورة مراجعة مفهوم التقريب، وتطهير مسالكه من كل أشكال اللبس والتستر حول الإشكاليات الحقيقية التي ينبغي معالجتها. فالتقريب ليس فقط مجرد ملتقيات تستبد بها العواطف، بل مصارحة ومكاشفة تمس جوهر الاختلاف. وليس المطلوب هو التقريب بين المذاهب

الإسلامية، إذ أن لكل مذهب مصادره وأدلته ومنهجيته في الاستنباط، وأقصى ما يمكن إيجاده في ظل الحاجة للتقريب وتوحيد الأمة الإسلامية هو التعايش بين أتباع هذا المذهب أو ذاك رغم اختلافاتها الجوهرية، وقبول الآخر. وبذلك يصبح هدف التقريب- تحت إكراهات الواقع- ليس هو الجمع بين معتقدات خلافية يصعب الجمع بينها، بل إشاعة مناخ الألفة والتعاون والتعايش، ونبذ التعصب والغلو، وهو أمر ممكن التحقيق، لأن الفطرة البشرية ميالة لمثل هذا التوافق الديني رغم ما بينها من خلافات عقدية، خاصة إذا تجند العلماء وأصحاب الدعوة لتحقيق هذا المناخ التعايشي الذي يستند على احترام الآخر، والقبول بالعيش معه، والتحذير من مغبة الفتنة داخل الأوساط الشعبية.

إن الملاحظات السالفة الذكر لا تعني البتة إحباطا لجهود التقريب، أو إنقاصا من شأن المشروع، بل مجرد نقد يستهدف مساءلة الذات، وخلخلة أجهزة المفاهيم و تطير آليات التدبير الذهنية، وستتضح هذه الحالة أكثر من خلال تقويم هذا المشروع على محك واقع العالم الإسلامي المذهبي اليوم.

ثانيا : أطروحات التقريب بين المذاهب الاسلامية في ميزان الواقع :

1- المسكوت عنه في الاختلافات:

تستلزم عملية تقييم مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية تقييما سليما على محك الواقع، التمييز بين مستويين من الاختلافات التي تكوّن لبّ مهامه :

- الاختلافات المذهبية الفقهية التي تمس الفروع دون الأصول، وهي هي ظاهرة صحية وطبيعية في كل عالم ثقافي وحضاري، ذلك أن الاختلاف المذهبي بهذا المعنى الفرعي ليس انقساما أو تمزقا أو تشتتا ، وإنما هو حركة فكرية طبيعية منسجمة، مع وجود اختلاف بين الأفهام والمدارك والرؤى ضمن الإطار الواحد الجامع. وقد قدّم السلف الصالح درسا متميزا في قبول الاختلافات الفقهية واحترام المخالف. ذكر الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام الشافعي عن الإمام الحافظ أبي موسى يونس أحد أصحابه أنه قال : " ما رأيت أعقل من الشافعي،

ناظرته يوما في مسألة ثم افترقنا ولقيني فأخذ بيدي ثم قال : يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخوانا وإن لم نتفق في مسألة ؟" (الذهبي، ج 10 : 15) .

و من جهته ، استند الشريف الرضي في كتابه " حقائق التأويل " في معظم مروياته على أهل السنة، حتى أن القارئ للكتاب يصعب عليه تصنيفه ضمن كتب أهل السنة أو الشيعة .

وعلى غرار هؤلاء، لم يجد الإمامان البخاري ومسلم حرجا في تخريج عدة أحاديث لرواة من الشيعة حتى أن السيوطي خلص إلى القول ان كتاب مسلم يحتوي على نفحات شيعية (الإيسيسكو، م.س) .

هذا وإن كثيرا من المجتهدين في هذا المذهب أو ذاك، تتلمذوا على المخالفين لهم في المذهب الفقهي . بل كان الاختلاف يقوم أحيانا بين أئمة المذهب نفسه، فيكون اجتهاد عالم سني قريب من اجتهاد عالم شيعي، فالإمام أبو حنيفة يعد أقرب إلى الزيدية في بعض المسائل منه إلى الشافعي، مع أن كلاهما إمام من أهل السنة، ولم ينتقد منتقد الإمامين أو رأى أنهما زاغا عن الصواب (الشكعة. م، 2003 :531) .

ورغم اختلاف الأباضية في رؤيتهم للخلافة، وفي قضايا فرعية أخرى، فإنهم يعتبرون فقههم أقرب إلى فقه أهل السنة بوسطيته واعتداله (معمر، ع، 1988 : 24).

وقد أثبت التاريخ فشل النظرة الأحادية والمذهب الواحد، فمحاولة المعتزلة فرض رؤيتهم الكلامية زمن العباسيين، ومحاولة الفاطميين فرض المذهب الشيعي بالمغرب ومصر، جرت أذيال الفشل والخيبة على أصحابها، والأمثلة تطول .

إن مثل هذه الاختلافات الفقهية هي وليدة اجتهادات علمية وإفرازات لبيئات متنوعة ومعطيات خاصة، ودليل على حيوية عقلية ومناخ اجتماعي حرّ ومنفتح أدى إلى تطوير عملية الاجتهاد، وأتاح للمسلمين تطبيق حوار مستند على المنطق والعلم، بعيد عن كل أشكال القطيعة أو نفي الآخر .

لذلك فإن واقع العالم الإسلامي لا يستدعي كل هذا التجند للخوض في اختلافات فقهية تعد من تحصيل حاصل تطور حضاري. ولعل مؤتمرات التقريب تجسد نموذج الالتفاف حول اختلافات فرعية لا تقصم ظهر المسلمين، بل تزيد من ثراء مجالهم الفقهي.

إن الاختلافات التي يحتاج واقع المسلمين إلى التصدي لها هي الاختلافات في الأصول ، التي لا يمكن أن تبقى طابوهات يحرم تناولها، أو يهوّن من خطورتها تحت ذريعة أنها من "خصوصيات" كل مذهب (شمس الدين.م ، 2007)، وهي اختلافات تشمل مجالين أساسيين :

أ- المجال السياسي الذي لعب فيه النص على الإمامة الدور الرئيسي في الخلاف، وهو خلاف قسم المسلمين إلى عدة فرق وتيارات مذهبية من بينها تيار الخوارج والشيعة والمرجئة والمعتزلة وأهل السنة والجماعة . فبيعة أبي بكر وإقصاء علي بن أبي طالب من الخلافة في اجتماع السقيفة ومقتل عثمان بن عفان بسبب الخصومة بين أنصار علي ومعاوية ثم مسألة التحكيم، كلها عوامل سياسية تمخضت عن شرخ كبير في وحدة المسلمين وانقسامهم إلى تيارات مذهبية متصارعة .

وزادت الخلافات السياسية من تعميق المشكل و إثارة النعرات وتوسيع شفة الخلاف، حتى أصبح لكل طائفة مرجعياتها الخاصة، وتراثها التاريخي الذي يحبل بالتعصب والأهواء .

ب- مجال التلقي في العقائد، وهو المجال الذي أثيرت فيه قضية الإيمان والكفر في محاولة جدلية، لتحديد مفهومها من خلال معيار الإيمان، ومدى اعتباره مجرد تصديق بالقلب وإقرار باللسان ، واعتبار العمل جزءا من الإيمان أم عدم اعتبار ذلك. كما أن المجمع العالمي للتقريب الذي عقد عدة دورات في طهران تجنب لحد الآن طرح أحكام التكفير والتفسيق التي تختزنها كتب التراث الشيعي والسني، والتي ارتبطت بقضية الإمامة. فالأحكام التي تكفر الصحابة الذين أخروا خلافة علي بن أبي طالب هي إحدى المعضلات الأساسية التي هددت وحدة

العالم الإسلامي منذ عصر الخلافة وحتى اليوم، ومثلها بعض الأحكام التي تكفر الشيعة في كتب التراث السني وتضعهم في خانة الروافض كما هو الحال عند بعض المتشددين من السلفيين، ناهيك عن بعض الآراء التي توهم التجسيد والتشبيه للذات الإلهية (عمارة.م ، م.س) .

مسألة أخرى تميط اللثام عن عمق الاختلافات العقدية بين السنة والشيعة، وتتجلى في اختلافهم المنهجي في منظورهم للسنة من ناحيتين : أولاهما ناحية تحديد الثابت من السنة ومنهجية هذا التحديد، حيث نجد اختلافا جوهريا في طبيعة السنة المقبولة لدى الطرفين : إذ لا يقبل الشيعة من السنّة إلا ما كان مرويا عن أهل البيت، وهو ما يعني إقصاء لكل ما روي عن الصحابة الذين يمثلون معظم السنة المقبولة لدى أهل السنة .

أما الثانية فتتمثل في الاختلاف بين المذهبين في ترسيم حدود السنّة التشريعية، حيث نجد الشيعة يمططون هذه الحدود لتشمل ليس فقط قول وفعل وتقرير الرسول (ص)، وإنما أيضا قول وفعل وتقرير الإمام المعصوم. فمثل هذا التصور يقحم أقوال الأئمة – وهم بشر- كمرجع مواز لقول الله وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام، مما يشكل إخلالا بفكرة ختم النبوة وانقطاع الوحي، ويجعل التقريب أمام مطبّة معقدة على أرض الواقع .

وبالمثل، تبرز مطبّة عقدية أخرى تتعلق هذه المرة بمسألة تحريف القرآن، فروايات الكافي حول هذا التحريف والتي رواها الكليني (ت328هـ) دون أن يقدح فيها، وصرح المجلسي في " بحار الأنوار" بتواترها معنى، يستلزم حسما قاطعا في هذه المسألة، ناهيك عمّا يرويه الكليني أيضا بخصوص ما يسمى ب " مصحف فاطمة "، فهذه أيضا قضية شائكة تسود على أرض الواقع، وينبغي الحسم فيها لما تحمل بين طياتها من خطورة تفرق بين معتقدات السنة والشيعة، وليس من المعقول في ظل أي تقارب أن يسمح بهذا اللغط حول كتاب الله، أو أن تبقى ذرة من الشك حوله (الخطيب.م، 2003 موقع).

يضاف إلى ذلك مطبّة عقدية ثالثة لا تقل خطورة عن المطبتين السالفتين، وهي مسألة الإمام المستور الذي يعتقد الشيعة الإمامية بظهوره دون سائر المذاهب الإسلامية الأخرى. وإذا كان البعض يهوّن من هذه المسألة باعتبار أن الإمام لم يظهر بعد، وعند ظهوره يمكن أن نتفق أو نختلف فيه (الشكعة.م، 2003 :530)، فإننا نرى أن رؤية المسألة بهذا الشكل تبتسر الإشكالية، وتتناولها بطريقة فجة بهدف عدم إثارة الخلافات العميقة بين المذاهب، دفاعا عن أطروحة بعيدة عن الواقع، وهي إعادة تكوين أمة دون مذاهب....

2- تنامي الحس الطائفي المذهبي :

يكشف واقع العالم الإسلامي اليوم عن تنامى الحس الطائفي المذهبي بشكل ملفت للنظر، وعلى الخصوص في العراق منذ سقوط بغداد سنة 2003. وقد تجلى ذلك في شكل اصطفافات سياسية ومذهبية أفرزت مشاهد متعددة من التوتر والعنف الذي ازداد وقوده بسبب الضجة الإعلامية المواكبة له .

لقد احترقت المساجد وخربت دور العبادة في العراق بأيادي مسلمين متعصبين حملهم الغضب والشحن الطائفي على تبرير ما قاموا به، ولم نقرأ أو نسمع أي بيان صريح يحرم الانتهاكات التي حصلت في العراق بالنسبة للمساجد التي هي مساجد اللّه، وليست مساجد للسنّة أو الشيعة، وبقيت هيئة علماء المسلمين تؤكد في بياناتها على وجود خطة طائفية تستهدف تدمير أهل السنّة. وفي ذات الوقت خربت المراقد الشيعية أيضا ، ونصبت السيارات المفخخة، مما أسفر عن قتل عشرات الآلاف من الأبرياء المنتمين لهذا المذهب أو ذاك، مما يكبح أي خطوة في مسيرة التقارب .

2- عدم التجاوب بين مبادرات التقارب :

منذ تأسيس "دار التقريب" بالقاهرة سنة 1947، أدخلت فتاوى علماء الشيعة في قانون الأحوال الشخصية المصري، وصدرت فتوى على جانب عظيم من الأهمية من الشيخ شلتوت رحمه اللّه حول جواز التعبد على أساس المذاهب الإسلامية الثابتة الأصول، ومنها مذهب الشيعة الإمامية الإثنى عشرية. كما أقر الأزهر تدريس فقه

المذاهب الإسلامية سنيها وشيعها من غير تعصب (عبد العظيم. ع، 1978، ج2 :187- 188) .

وقد ترجم علماء الشيعة فتوى الشيخ شلتوت إلى مختلف اللغات، إلا أنه لم تصدر أي فتوى مناظرة لها من أي مرجع من المراجع الشيعية. ولم يفت واحد من علماء الشيعة بجواز تعبد وتعامل المسلم الشيعي وفق فقه المذاهب الفقهية السنية حتى يكون التقريب متبادلا بين كل الأطراف المعنية. بل إن دستور الجمهورية الإيرانية الصادر بعد الثورة الإسلامية قد ذهب إلى حد جعل المذهب الجعفري مذهبا للدولة، ونصّ على أن المادة التي تقرر ذلك لا يجوز تغييرها فيما يطرأ على هذا الدستور (عمارة .م، س)، وهو ما يعمل على إجهاض صيرورة البحث عن التقارب.

3- إصدار الفتاوى المعادية لأتباع المذهب الآخر :

يلاحظ على أرض الواقع أيضا أن الشحن المذهبي استبد ببعض العلماء، فأصدروا فتاوى علنية أو مقنعة ضد أتباع المذهب الآخر . ونعتقد أن تسييس الصراعات المذهبية زاد من وقود هذا التطرف. ومن بين الفتاوى التي تعبّر عن خلط الأوراق السياسية والمذهبية فتوى الشيخ عبد الله جبرين التي جرّم فيها مناصرة حزب الله في حربه التي خاضها مع العدو الصهيوني في يوليوز من عام 2006، وأفتى بعدم جواز الدعاء لأتباع حزب الله بالنصر لأنهم –في رأيه- روافض خارجون عن الملة (الخطيب. م، م2003 موقع)، وهذه مسألة خطيرة أيضا تدل على فشل مشروع التقريب على مستوى التطبيق.

4 - تهميش الأقليات المذهبية على مستوى المواطنة :

إن نظرة فاحصة لخريطة حقوق الإنسان في العالم الإسلامي، تكشف عن تجن حقيقي على حقوق الأقليات المذهبية التي توجد تحت سيطرة حكومات تختلف عنهم في الانتماء المذهبي، رغم أن ذلك يختلف باختلاف الدول، وبالتالي لا يمكن تعميمها على جميع الحكومات في العالم الإسلامي. وينشأ عن علاقة المواطنة بهذا الشكل شعور بعض الأفراد من المذاهب غير الحاكمة بالنبذ والعزل والاضطهاد

السياسي، والحرمان في مجال التنمية والمشاركة في دواليب الدولة، مما يؤدي أحيانا إلى انتفاضات في الشارع كما حدث في بعض الدول العربية .

4- تسييس المذاهب :

بدأت المذاهب الإسلامية تعرف انجرافا خطيرا نحو السياسة، مما أخرجها عن مقاصدها الدينية، وألقى بها في قعر النعرات والتعصب، وشحنها بأسباب القطيعة والعداء.

وقد ترجم هذا التسييس بلجوء بعض الأنظمة والأحزاب الحاكمة في رقعة الوطن الإسلامي إلى وضع مناهج حديثية وفقهية وتفسيرية ودمجها في النظام المعرفي للإسلام، بحيث صارت تمثل عند أصحابها الإسلام المقدس المستقى من الكتاب والسنة، بينما هي في الواقع توجهات سياسية لا علاقة لها بالكتاب والسنة .

وكنموذج على هذا التداخل بين السياسي والمذهبي يمكن أن نستحضر موقف إيران التي أيدت المقاومة الشيعية في لبنان تحت زعامة حزب اللّه، ولكنها لم تنهج نفس التأييد للمقاومة العراقية ضد المحتل الأمريكي، فمثل هذا الخلط في الممارسات أصبح عنوانا من عناوين الواقع المخزي في "دار الإسلام " ، مما يوحي بأن جهود التقريب صارت تحرث في بحر ...

6- التبشير المذهبي وجه آخر لتردي الواقع :

مسألة أخرى طفت على سطح الواقع ، وجاءت لتصب الزيت على النار، وتسهم في إفشال طموحات التقريب بين المذاهب الإسلامية، وهي مسألة التبشير بين أتباع هذا المذهب أو ذاك. ويذكر في هذا الشأن محاولات التبشير التي يقوم بها التيار الشيعي في البلاد السنية، وهي حركات ارتبطت بتنامي النفوذ السياسي لإيران بعد قيام الجمهورية الإيرانية وحكومتها الدينية منذ سنة 1979هـ . ولعلّ هذا ما أثار ردود فعل قوية من جانب بعض علماء السنة الذين كانوا قد تجابوا مع فكرة التقريب، لكن ما لبثوا أن تراجعوا عن ذلك أو على الأقل، حذروا من مغبة فشل فكرة التقريب كما فعل الشيخ يوسف القرضاوي الذي نبّه غير ما مرة في

كتاباته واستجواباته ومناظراته إلى خطورة التبشير التي قد تكسب بعض الأنصار، ولكنها تولد عداوة قد تطيح بمشروع التقريب.

إن هذه المشاهد التي يعكسها الواقع الإسلامي، تكشف عن خواء في أطروحات التقريب التي امتدت لأكثر من نصف قرن، علما أن الواقع في زمن الأزمات يعتبر مقياسا لقياس مدى عمق الأفكار أو هشاشتها.

7- ترسبات التاريخ :

يبدو من خلال قراءة المجتمعات الإسلامية المعاصرة أنها لم تتخلص من الطبقات السميكة التي رسّبها التاريخ في الذهنية الإسلامية بما تحفل به صفحاته من صراعات دامية بين السنة والشيعة ومختلف المذاهب الأخرى (أنظر تفاصيل الأحداث التاريخية الدامية: الشكعة. م: 520- 523). ولا يزال هذا الماضي بأبعاده السلبية يحفر أخاديد عميقة بين الطرفين. وهو ما تعكسه بعض الاحتفالات الموسمية، والزيارات لبعض الأماكن المقدسة وما يتخللها من مظاهر تحيل على العداء بين بعض المذاهب الإسلامية، خاصة بين السنة والشيعة. إن هذه المظاهر التي لا نزال نعيش على وقعها في خضم واقعنا، تجعل المشهد المذهبي اليوم وكأنه يعيش في عصر الأمويين أو الفاطميين، أو يقرأ في أحسن الحالات على أنه إحياء لنعرات مذهبية مقيتة.

ثالثا : مبادئ لإمكانيات التجاوز :

إذا كان في الاختلاف رحمة وإثراء للفكر بالنسبة للاختلافات الفقهية في مسائل الفروع، فإن ذلك يكون مستعصيا بالنسبة للخلافات المذهبية في قضايا أصولية. ومع إيماننا بصعوبة الموقف، فإننا سنسطر بعض المبادئ التي نميل إلى الظن أن تبنيها يمكن أن يساهم في إنجاح عملية التقريب إذا تم احترامها بالكامل. وسنركز على عشر مبادئ دون الإقلال بمبادئ أخرى كان بالإمكان التفصيل فيها لولا ضيق مساحة الأوراق التي اقتضتها تعليمات اللجنة المنظمة للملتقى، أو بسبب أن بعضها قد سبق طرحه من طرف بعض العلماء والمفكرين والأفذاذ من طراز الشيخ يوسف القرضاوي (انظر كتابه القيم : مبادئ التقريب، 2006).

1- **التزام المرجعية القرآنية والسنية** في أي حوار للتقريب بين المذاهب الإسلامية باعتبارهما المصدران الأساسيان لمعرفة منظور الإسلام لنظام الكون والحياة والآخرة والإنسان، فلا يمكن أن نطعن في حرف من حروف القرآن الكريم أو السنة النبوية الصحيحة الظاهرة القطعية، وكل انحراف أو إساءة تأويل لنصوص القرآن والسنة، أو تشكيك في أصول الإسلام العقائدية الكبرى وهي التوحيد الإلهي والقرآن الكريم وختم النبوة يعتبر خرقا لأهداف التقريب ومقاصده.

2- الإيمان بمبدأ الوحدة الإسلامية:

إذا كان المبدأ الأول في التقريب يرتكز على القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، فالأولى أن تكون الأطراف التقريبية متشبثة بمبدأ الوحدة الإسلامية التي تؤكدها كل الأدلة النقلية من القرآن والسنة (آل عمران: 103 – الأنفال : 46 –الأنبياء : 92 – البخاري،ج7: 80)، ومن ثم فإن الانطلاق من مبدأ الوحدة الإسلامية يعني صحة الانطلاقة المنهجية للبناء التقريبي بكل المقاييس لأنها ستسعى إلى التآلف والتآزر والبحث عن إعادة تشكيل اللحمة التي تجعل من مشروع التقريب مشروعا ناجحا.

3- **مصداقية الحوار من أجل التقريب** :

إن عملية التقريب لا تنجح إلا إذا استندت على مبدأ المصداقية وحسن النية وسلامة الطوية، فعلى هدي هذه السجايا تبنى مقاصد التقريب وتتحقق أهدافه ، وتجعل الحوار منتجا. أما إذا كانت أطراف التقريب تقول شيئا وتضمر أشياء، فهذا يؤدي إلى فشل مشروع التقارب. ونشير في هذا الصدد إلى مسألة "التقية" التي تأخذ بعدا إيمانيا عند الشيعة، بينما تقف أحيانا حجر عثرة أمام دعوة التقريب لأنها تشكك في مصداقية أي كلام يصدر من علماء الشيعة (الخطيب. م، 2003: موقع)، وبالتالي يصبح من حق بعض علماء السنة المطالبة بأن يكون التقريب بين السنة والشيعة مبنيا على أساس الحق لا بالباطل في أي حوار بين المذاهب (القرضاوي. ي، 2003).

4- **إقصاء التكفير من قاموس الاختلافات المذهبية :**

صحيح أن الخلاف بين المذاهب الإسلامية، خاصة بين السنة والشيعة، يتخذ أبعادا خطيرة في المجال العقائدي بسبب الاعتقاد في الإمامة والمهدوية والعصمة، وبسبب الإرث التاريخي، لكن الأمر لا يجب أن يصل إلى حد التكفير والتفسيق، لأن الركوب على مثل هذه الاتهامات يجعل التقريب يولد ميتا. وإسهاما في محو هذه التهمة نهائيا، ينبغي تحديد نطاق هذه الألغام "الفكرية- التكفيرية" على حد تعبير محمد عمارة، وتطبيق خطة لإزالتها من الكتب التراثية، ثم إعادة مراجعة كل الكتب الداعية لتكفير الآخر، سواء الشيعية أو السنية، وإزالتها من التدريس في الحوزات العلمية أو الجامعات الإسلامية، وحذفها من الطبعات الجديدة.

5- **تجنب الغلو والإساءة لمقدسات الآخر :**

هذا مبدأ أساسي نخالف به رأي بعض العلماء الذين ذهبوا إلى التهوين من شأنه باعتبار أنه يشكل حاجزا أمام انطلاق حوار مفتوح (محمد حسين فضل الله، 1428 هـ: موقع) ، ونقصد بالمقدس هنا القرآن والسنة، فضلا عن واجب نجنب مسّ أي واحد من الصحابة أو لعنهم، لأن ذلك يخلق مناخا عاطفيا معاكسا يؤدي إلى توقف عجلة التقريب، والنصوص الإسلامية واضحة في النهي عن السب واللعن.

6- **التخلص من عقدة التاريخ واستغلال الجوانب المضيئة فيه :**

إن التاريخ هو صور وليس مجرد صورة نمطية واحدة، ولدينا في التاريخ الإسلامي نماذج مضيئة: فالعصر الراشدي لم يشهد قطيعة أو مقاطعة، بل كان يعرف اختلافات في وجهات النظر سرعان ما تخبو عندما يتعلق الأمر بمصالح المسلمين. صحيح أن الانقسام الفرقي قام بناء على طبيعة سياسية بعد اجتماع السقيفة، لكن عليا بن أبي طالب سما فوق الخلافات فبايع من كان قبله من الخلفاء وأخلص لهم النصح . كما ظهر تسامحه جليا بعد انتهاء معركة الجمل. وثمة مقولة لعمر ابن الخطاب تترجم الدعوة للمشاركة في الأمور السياسية حيث أثر عنه قوله لعلي : " ما عشت لمعضلة لا أبا حسن لها "، وجواب هذا الأخير " لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين " (هاني حفص: 2006)، مما ينهض قرينة على أن هذه الحقبة التي تشكل العصر الحقيقي لتاريخ الإسلام تعتبر مرآة لتذويب الخلافات في حوارت التقريبيين . أما الاستناد على السلوكات "السوداء" في هذا التاريخ مع ما فيها من تزوير وتحريف وأضاليل ملغومة، فإن ذلك يفقد الحوار وهجه، ويزيد في بعض المعتقدات الشعبية السلبية التي لا تزال ترضع من لبن التاريخ

المزور، وتجعل هذه الشعوب تعيش وكأنها في دوامة ذلك التاريخ الذي انتهى إلى الأبد.

7- تعميق المعرفة المذهبية بالرجوع إلى أصول مرجعياتها :

إن تعميق المعرفة بالمذهب الآخر مبدأ أساسي، يزيد من تجدر التعارف بين علماء المذاهب الإسلامية. غير أن مصدر هذا التعميق لا ينبغي أن يكون من الكتابات الوسطية (التي تقرأ بالواسطة) والتي غالبا ما تشوه المصادر الأصلية (حسن الصفار، 2004: موقع). وينبغي لكل مذهب من المذاهب الإسلامية أن يمد أتباعه بالمعارف الصحيحة عن عقائد المذاهب الإسلامية الأخرى، وأن تكون تلك المعارف مبنية على الأحكام والوثائق الحقيقية التي هي ملك لهذا المذهب أو ذاك (بن همت.ش: م.س).

8- تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني وعدم تسييس التقريب :

على الدولة في كافة أرجاء العالم الإسلامي أن ترعى حركة التقريب وتمنحها حريتها الكاملة وتساعدها على تنمية طرائقها العلمية دون السعي لأي هدف سياسي أو سلطوي مباشر، لأن تسييس حركة التقريب يؤدي إلى تعطيل حركتها، ومعنى ذلك أنها لن تتجاوز دور المحتضن وليس المسؤول ، فعليها أن تصغي بحكمة لمجتمعها المدني من أحزاب ونقابات ومنظمات، فضلا عن الهيئات العلمية، لأن القطيعة بين الدولة والمجتمع المدني في ميدان حساس كالتقريب يعني إلغاءا له ، وتراجع منسوب هذا التعاون بين الطرفين يعني تراجع مؤشر التقريب الذي هو إنجاز مشترك ما بين جميع هذه المكونات.

كما أن تضافر الجهود لإنجاح عملية التقريب يقتضي أن تلعب وسائل الإعلام سواء من طرف الدولة أو المجتمع المدني دورا إعلاميا هاما لقبول الرأي الآخر المخالف، وإرساء قواعد الحوار القائم على التكافؤ والتسامح، ثم التعريف بالجهود العلمية التي تبذل بين المذاهب، وربط الصلات بين العلماء لتبادل وجهات النظر وتقريب فهم عامة الناس بالمفهوم الحقيقي للتقريب وبما ينطوي عليه من أهداف سامية .

9- إعادة صياغة مناهج التربية على المستوى الجامعي:

نظرا لأن الجامعة تعد المنبر الذي يتكون فيه الفهم والإدراك، والمكان الذي تنشأ فيه عقول الشباب وتصقل مهاراتهم الفكرية، فإن مشروع التقريب بين

المذاهب يتطلب إعادة النظر في المناهج الجامعية الحالية بحذف كل المقررات التي تمس بمقدسات هذا المذهب أو ذاك، وتربي الأجيال على احترام الاختلاف والتعددية المذهبية في إطار الوحدة الإسلامية باعتبار أن الاختلاف سنة من سنن الكون، فضلا عن تشجيع إجراء البحوث المشتركة، وإنشاء المجامع العلمية المشتركة التي تضم علماء من كافة المذاهب (سعاد صالح، 2005: 129)، وبث روح التفاهم والحوار والتركيز على تدريس الفقه المقارن لفهم أسباب الاختلاف المبني على حجج دامغة، خاصة أنه يعتبر من وجهة نظر بعض العلماء طريقة علمية للقضاء على أسباب العصبية للمذهب.

10- تنمية وعي "الشارع" بثقافة التقريب :

من المؤسف أحيانا أن تبقى توصيات المؤتمرات وقرارات المجامع العلمية والمؤسسات أسيرة الغرف والأروقة والقاعات دون أن تخترق عامة الناس، وهي العملية الأهم في مشروع التقريب، وهذا ما يفترض إعادة تقويم حركات التثقيف والتوعية التي يقوم بها الدعاة والمثقفون التقريبيون . ونعتقد أن دور العلماء سيبقى دون معنى إذ لم يعضد بحشد شعبي يؤيد قراراتهم ويعززها، لأن مثل هذا التواصل بين القيادات الحوارية وعامة الناس سيساهم في فهم معنى التقريب وخلق جو التسامح وإزالة التوتر والعيش المشترك والتفاهم بين المذاهب الإسلامية المختلفة.

بطبيعة الحال ثمة مقترحات أخرى تصب في إمكانية تجاوز الخلافات المذهبية كضرورة الاعتراف القانوني بكل المذاهب الإسلامية وعدم التميز بين أتباعها ، وتنظيم أوراش عمل مستمرة لتجذير ثقافة التقريب ، ناهيك عن ضرورة تشجيع التأليف وإعادة تحقيق ومراجعة المصادر المتعصبة وغيرها من المقترحات التي يمكن أن توسع دائرتها في أبحاث مستقبلية .

ملحوظة :

لم نورد أحيانا أرقام بعض صفحات المراجع المثبتة في الهوامش لعدم وجودها أصلا في المراجع الإلكترونية التي استقينا منها المعلومات التوثيقية، وأشرنا إلى ذلك بمصطلح " موقع" كتنبيه إلى أنها صفحة إلكترونية غير مرقمة في المواقع الإلكترونية المعتمدة في هذا البحث كما سترد في الببليوغرافيا في الصفحة الموالية.

بيبليوغرافيا

- القرآن الكريم.
- ابن منظور، (محمد بن مكرم)، 2004، **لسان العرب**، مكتبة أعلام وتراجم الرجال (سديروم)، السعودية، شركة العريس للكمبيوتر.
- الإمام البخاري، (محمد بن إسماعيل)، (دون تاريخ) **صحيح البخاري**، طبعة الأوفست، اسطنبول، دار الفكر.
- الإسيسكو (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة)، 2004،إستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية، الرباط.
- تم اعتماد النسخة الإلكترونية في موقع: http://www.isesco.org.ma/pub/arabic/StratTakrib/P2.htm
- بادحاج (علي أحمد)، 2007،((مبادرة فضل الله للحوار بين السنة والشيعة))، نشر بتاريخ 14 شعبان 1428 هـ في موقع : http://islameiat.com/cms10/php/vision/show1.php?aid=68
- باشا (علي مرتضى)، 2007، " مذاكرات في التقريب والوحدة بين المسلمين "، نشر في موقع www.alwihda.com/taqreeb.php:
- بن همت (شكور باشا زاده)، 2005، " التقريب بين المذاهب الإسلامية "، مجلة رسالة التقريب، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب بطهران، عدد50، ص - ص 211- 214.
- البهي (محمد)، 1982، الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر، ط3،القاهرة، مكتبة وهبة للنشر والتوزيع.
- البوطي، (محمد سعيد رمضان)، 2003 " نقاط أربع لعلها تشكل نسيج الأمة الإسلامية الواحدة"، ورقة قدمت لمؤتمر البحرين في التقريب بين المذاهب ، 20 – 22 سبتمبر 2003.
- التويجري (عبد العزيز بن عثمان)، 2005م- 1426 هـ، " التقريب : مفاهيمه وأهدافه "، مجلة رسالة التقريب، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب بطهران، عدد 47 ، ص. ص 157- 186 .
- الخطيب (معتز)، 2003، (("التاريخية"...مدخلا للتقريب بين السنة والشيعة)، نشر بتاريخ 28 أكتوبر2003 في موقع:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1173695057581&pagename=Zone-Arabic-Shariah%2FSRALayout
- الذهبي،(محمد بن أحمد)، **سير أعلام النبلاء**، ج 10، مكتبة التاريخ والحضارة الإسلامية، (سديروم)، الإصدار 1.5 ،عمّان، الخطيب للتسويق والبرامج.
- الشكعة (مصطفى)، 2003، إسلام بلا مذاهب، ط15، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- شمس الدين (محمد مهدي)، " مادة أولية لصياغة ميثاق تأسيسي لهيئة قضايا الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب "، نشر في موقع مجلس الشورى لمملكة البحرين http://www.shura.gov.bh/default.asp?action=article&id=519:

- شهيدي (السيد جعفر)، " خطوات نحو التقريب "، مجلة رسالة التقريب، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب بطهران، عدد1، ص . ص 50- 55 .
- الصفار (حسن)، 2004، "الإمام البروجردي ونهج التقارب بين المسلمين"، نشر بتاريخ 25 نوفمبر2004 في موقع : http://www.saffar.org/?act=artc&id=842
- صالح (سعاد)، 2005، " إشاعة ثقافة التقريب"، مجلة رسالة التقريب، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب بطهران، عدد51، ص. ص 115- 132 .
- عبد العظيم (علي)، 1978، مشيخة الأزهر، ط1، القاهرة، منشورات مجمع البحوث الإسلامية.
- عمارة (محمد)، 2002 - 1423 هـ، " التقريب بين المذاهب "، مجلة رسالة التقريب، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب بطهران، عدد36، ص. ص 285- 296 .
- فحص (هاني)، 2006، " تقريب المذاهب، دور الدولة وأهل العلم "، نشر بتاريخ 26 - 4- 2006 في موقع :
http://www.islamonline.net/arabic/contemporary/2006/04/article04.shtml
- القرضاوي،(يوسف)، 2006، مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب الإسلامية، ط1، القاهرة، مكتبة وهبة.
- القرضاوي (يوسف)، 2003 : " مبادئ للتقريب بين المذاهب الإسلامية"، نشر بتاريخ 28- 10- 2003 في موقع :
http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2003/10/article01.shtml
- القفاري (ناصر)، 1420 هـ، مسألة التقريب بين السنة والشيعة، ط6، الرياض، دار طيبة.
- القمي، (عبد الله محمد تقي) 1991، دعوة التقريب: تاريخ ووثائق، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- الكوثري، (زاهد)، 1998، مقالات الكوثري، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- مرقص (سمير)، 2007، " برنارد لويس من " النابليونية" إلى " المذهبية" "، نشر بتاريخ 11- 4- 2007 في موقع :
http://www.alwihdah.com/view.php?cat=1&id=1768
- معمر (علي يحي)، 1988، الأباظية مذهب إسلامي معتدل، ط3، مطبعة الألوان الحديثة .